الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٢**
الجمعة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البدن ٥٢ من جدول الأعمال (تابع)
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/57/387 و Corr.1)

الآنسة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. ويود وفدي أن يشارك المتكلمين السابقين الثناء على الأمين العام لتقديمه مقترحات الإصلاح الجديدة الواردة في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387 و Corr.1).

إن التقرير المطروح للنظر فيه اليوم تقرير شامل ويأتي في وقته تماما ويرمي إلى تنفيذ الأهداف المحددة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية بما فيها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

ويشارك وفدي في الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى بأن الوثيقة تمثل معلما على طريق زيادة تحسين أنشطة الجمعية العامة والأمانة العامة. ونرى أن يكون الإصلاح عملية مستمرة إذ لا تزال هناك مجالات كثيرة في الأمم المتحدة تحتاج إلى ترشيد. ونحن نقدر تماما الجهود التي يبذلها الأمين العام لجعل المنظمة أداة فعالة ومرنة لتمكينها من الاستجابة لعدد كبير من التحديات العالمية الجديدة.

وتؤيد حكومتي تأييدا تاما الالتزام القوي من الأمين العام بمواصلة تعزيز الأمم المتحدة. فبقيادته طرأت على المنظمة تغييرات عديدة في السنوات الأخيرة وطرأ تحسن كبير على أدائها.

ولا مراء في أن التنفيذ الكامل للمرحلة الثانية من الإصلاح المقترح من الأمين العام تتطلب دعما بناءً من الدول الأعضاء. ونحن نشيد في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة لتعزيز الشفافية في العملية، الأمر الذي ستشترك فيه جميع الوفود المعنية.

ويرى وفدي أن هذا النهج هو الأنسب، إذ يستحق تقرير الأمين العام مناقشة شاملة نرى أنها تسفر عن اعتماد قرار تؤيده جميع الدول الأعضاء.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-67196 (A)
0267196

كذلك يشيد وفدي باعتزام رئيس الجمعية العامة إعداد ورقة تقدم تفسيرات تتعلق بالقضايا الرئيسية التي أثارتها أفرقة إقليمية ودول أعضاء. ولا شك في أن هذا الإجراء يزيل شواغل الوفود ويحفز عملية التفاوض.

وتولي كازاخستان أهمية كبيرة لأنشطة المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن توسع المنظمة وجودها في العالم النامي عن طريق تحسين فعاليتها ومستوى استجابتها.

ونرى أن من الضروري أن تمكن تدابير الإصلاح الأمم المتحدة بشكل كامل من تنفيذ كل البرامج الداخلة في ولايتها والتي تعزز قدرات البلدان النامية على مواجهة تحديات الاقتصاد المعولم.

ونرحب بفكرة تحسين عمليتي التخطيط والميزانية في المنظمة. ويؤيد وفدي الوفود التي ترى ضرورة تحديث دورة الميزانية كي تحسن خدمة منظمة متجددة. والواقع أنه لا بد من إعداد وثيقة استراتيجية أكثر توازنا وشفافية بحيث تعكس أولوياتنا وما تقتضيه من موارد.

ومن نافلة القول إن زيادة تحسين أنشطة الأمم المتحدة في ميدان المعلومات جزء أساسي من عملية الإصلاح برمتها. ولا يحتاج دور إدارة شؤون الإعلام إلى مزيد من التقدير إذ تعيد الأمم المتحدة ترتيب نفسها بقصد اكتساب المزيد من الأهمية بوصفها مؤسسة عالمية لا غنى عنها. ونحن نرى أن أنشطة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة تستحق النظر الجاد.

ونسلم بضرورة تعزيز أنشطة الجمعية العامة. ونرى ضرورة أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات دورا أكثر حيوية في إدارة الوثائق والاجتماعات.

كذلك نؤيد استمرار تحسين إدارة الموارد البشرية. ونولي أهمية خاصة لتنفيذ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بالنسبة لموظفي الأمانة العامة.

ونرجو أن نرى مجلس الأمن وقد أُصلح وأصبح مفتوحا للحوار ويوجه للمجتمع الدولي رسالة واضحة بأنه مستعد لمواجهة التحديات الجديدة. ونأمل أن يعيد رئيس الجمعية العامة عملية المفاوضات إلى الحياة وصولا إلى اتفاق شامل على إصلاح المجلس.

ونحن نرحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء فريق رفيع المستوى لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

واسمحوا لي في الختام أن أطمئن الجمعية إلى تأييدنا التام لاستمرار جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز دور المنظمة في القرن الحادي والعشرين، والتعاون الكامل من وفدي في تعزيز مواصلة المناقشات.

السيدة هيوز فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالانكليزية): يؤيد وفدي تماما البيان الذي أدلى به السفير فيسنتي فالينيلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويعتبر أن من المناسب أن يدلي ببعض التعليقات الموجزة على مشاكل محددة معينة تتعلق بأصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فلا شك في أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدخل في هذه الفئة.

ورأي حكومتي ثابت في أننا مع صغر حجمنا وفقرنا النسبي نجد من الأمور الحيوية لمصالحنا الوطنية أن نحافظ على وجودنا في هذا المحفل رغم أن تكلفة إنشاء بعثة في نيويورك والمحافظة عليها يلقي بعبء شديد الوطأة على اقتصادنا المثقل أصلا. ولهذا السبب يصبح قيام الممثلين هنا في نيويورك بخدمة بلدهم على أحسن وجه. وسوف أبين سببا أو سببين للصعوبة الهائلة في قيام الدول الصغرى بالدور الذي نطمح إلى القيام به.

فمن الواضح تماما في البداية أن مهندسي جدول أعمال الأمم المتحدة كانوا يمثلون دولا لا يعوزها نقص الموارد المالية أو، وهو الأهم، نقص الموارد البشرية. فكيف، بغير هذا، نفسر السبب في أن جل جدول أعمال الأمم المتحدة يكرس للنظر فيه في أسابيع قليلة قصيرة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر من كل عام. وخلال هذه الأسابيع تجتمع كل اللجان الرئيسية، وفي أغلب الأحيان في وقت واحد. كذلك تعقد جلسات عامة عديدة مع حشد كبير من اللقاءات والحلقات الدراسية وحلقات الإحاطة واجتماعات المجموعات الإقليمية وما إليها، وكلها جزء أساسي من أداء المنظمة. ويضاف إلى هذا السيناريو المزعج الطود الهائل من الوثائق الرسمية – وغير الرسمية – التي تعالج على أساس يومي، وبوسع المرء أن يرى بسهولة ضرورة وجود عشر هيئات أو أكثر يعمل بها أي وفد ولو بصورة متواضعة.

وإذ لم يكن لدى بعثة ما إلا ما يمكن أن يوصف بأنه هيكل من الموظفين يصبح من المحال تماما أن تسهم في أعمال الأمم المتحدة بالطريقة التي نودها إذ مهما حاولنا فلن نجد وسيلة لأن نتواجد في مكانين في وقت واحد ناهيك عن ثلاثة أماكن أو أكثر.

وقد يكون من غير اللائق بي أن أطرح هذه الأفكار السقيمة ولكني أتشجع لأسأل، عما إذا كان من الممكن أن يعاد النظر في جدول أعمال الأمم المتحدة بقصد توزيع العمل بالتساوي على العام التقويمي كله.

والقضية الثانية التي أود طرحها هي قضية الترشيح لمختلف هيئات أو أجهزة الأمم المتحدة. وبودي أن أطرح رأيا بأن الوقت قد حان لأن تستنبط الأمم المتحدة نظاما للتمثيل العادل والتلقائي على أساس التناوب لدولها الأعضاء في أجهزتها الرئيسية. فهذا لن يكفل المساواة والديمقراطية والعدل في النظام فحسب بل ويزيل دفعة واحدة ضرورة قدوم مواكبنا التي لا تنتهي إلى البهو الإندونيسي ومغادرتها له. وهذا لا يتيح توفير الوقت الثمين للوفود التي تقوم بأعمالها الشاقة فحسب بل ويفضي إلى وفورات كبيرة للدول الأعضاء تعزى إلى عدم حاجتها إلى الحملات. وبودي أن أقترح إيداع هذه الوفورات في صندوق خاص لمساعدة فقراء العالم.

وأقتبس في الختام الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام وهي:

”تشكل كثرة الاجتماعات والوثائق الرسمية عبئا مفرطا من المطالب على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء معا. وتجد كثير من الدول الأعضاء الصغيرة الآن أنه من المستحيل عمليا أداء دور ذي معنى حتى في أكثر أنشطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية“.

ولن أقولها بأبلغ مما قاله الأمين العام. وبهذه الملاحظة أضع قضيتي.

السيد بلاريسو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): رأت نائبة الأمين العام وبحق في مقال أخير لها عن مستقبل الأمم المتحدة في الألفية الجديدة أن المنظمة تواجه ثلاثة تحديات رئيسية وهي: تحدي الشرعية الأمر الذي يعني أن المنظمات الدولية يجب أن تكون أكثر شفافية ومشاركة وديمقراطية عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات؛ وتحدي الاتساق الذي يتطلب إدخال تعديلات على البرامج ووجود تنسيق أفضل فيما بين الوكالات وإبداء استعداد سياسي أكبر من جانب دولها الأعضاء لتقديم ما تحتاجه الأمم المتحدة من موارد وسلطة كيما تستجيب لأهدافها؛ وأخيرا تحدي الفعالية، التي تقاس بحسب الأدوات المتاحة لها والتنفيذ الفعال على الصعيد الوطني للالتزامات المتفق عليها دوليا. ويتشاطر وفد بيرو تمام المشاطرة هذه الرؤية، ويرى أن هذه المبادئ الثلاثة إلى

جانب الشفافية والمساءلة تشكل الأساس الذي ينبغي أن ترتكز عليه المنظمة.

وفي هذا السياق نحييّ الأمين العام ونهنئه على برنامج الإصلاح الذي قدمه لنا والذي ينبغي أن نلتزم به جميعا. إن المنظمة تعمل في خدمة البلدان الأعضاء، وعلى البلدان الأعضاء أن توفر لأمانتها العامة الوسائل والأدوات التي تمكنها من الامتثال لهذه الأهداف، التي ليست سوى الأهداف التي حددتها ووافقت عليها الدول الأعضاء نفسها. ولا يمكن أن يكون هناك أي جدول أعمال آخر.

وكما أوضح الأمين العام وبحق، فإن هذه الإصلاحات لا بد من أن ترافقها تغييرات في الهيئات الحكومية الدولية. ولهذا السبب من الأمور الملحة ترشيد عمل الأمانة العامة وتحديد أولوياته، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية، وحسم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية، والشروع فورا في إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن.

وتتفق بيرو مع الأمين العام في رؤيته بضرورة تعديل أدوات المنظمة في وضع الميزانية والبرامج بما يتفق مع الأولويات التي حددناها بأنفسنا. ومن الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لوفد بيرو أن يتركز برنامج أنشطة منظومة الأمم المتحدة على استئصال شأفة الفقر العالمي، وهذا يتطلب من البلدان النامية أن تحقق نموا اقتصاديا مستمرا رفيع المستوى. ومن الضروري أيضا أن يُنفذ بالكامل إعلان الألفية فضلا عن توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

ونؤيد أفكار الأمين العام الداعية إلى التشديد على المسائل التي لا تحظى بالاهتمام الواجب مثل العولمة ونتائجها الإيجابية والسلبية بالنسبة للتنمية والهجرة ونقص المياه ومنع نشوب الصراعات ضمن أمور أخرى.

ولكننا نرى أيضا أن هناك مشاكل خطيرة أخرى يجب أن تدرس بتركيز أكثر. فإلى جانب الضعف المالي وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة لتغير المناخ، تشعر بيرو بقلق خاص إزاء البطالة المستمرة في البلدان النامية والاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي تنتقص من السلامة الديمقراطية. ولا بد لنا من أن نجد صيغا ابتكارية من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح.

ونشيد بالأمين العام على مقترحه فيما يتعلق بتقديم ميزانية برنامجية منقحة في عام ٢٠٠٣ بغرض توفير أداة كفؤة للمنظمة تمكنها من إنجاز مهامها. ويرى وفد بيرو أنه من المهم أن يُمنح الأمين العام المزيد من الاستقلالية في إدارة الموارد. ويمكن أن ترافق زيادة المرونة تلك معايير تنظم بعض بنود الميزانية البرنامجية ذات الأولوية للبلدان النامية بحيث لا تقل عن الحد المعمول به.

ويبدو أن الحجج المؤيدة لنقل مهام لجنة البرنامج والتنسيق إلى اللجنة الخامسة في محلها تماما. فمن شأن ذلك أن يحقق المزيد من الاتساق بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط البرنامجي فضلا عن توزيع الموارد في الميزانية. وإذا حظي هذا المقترح بالموافقة بعد إجراء تقييم أوفى له، فإننا نقترح أن يستمر تقديم الدعم المالي بغية تمكين خبراء من عواصم البلدان النامية من المشاركة في مناقشات اللجنة الخامسة.

إن بيرو ملتزمة التزاما كاملا بالديمقراطية والحكم الصالح وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ونتيجة لذلك، نؤيد الجهود التي تستهدف تعزيز وتحسين آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وضمان الامتثال الفعال للالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول الأعضاء. وبالتالي، فإننا ننتظر أن تتاح لنا الفرصة لكي نطلع على مختلف التقارير والتوصيات التي طلبها الأمين العام من المفوض

السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالإجراءات ٢-٥ ولكي نعرب عن آرائنا بشأنها.

ولما كان من غير الممكن أن نتطرق هنا إلى مناقشة كل المقترحات المشار إليها، فإن وفد بيرو يود فقط أن يسجل تأييده لتعزيز علاقة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، والحاجة إلى تحسين سياسات المنظمة في مجال الموارد البشرية، وإعادة التحديد الاستراتيجي لإدارة شؤون الإعلام، وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وترى بيرو أنه مما له أهمية قصوى تعزيز التعاون الفني مع البلدان النامية. غير أنه لم يتضح لنا تماما ما هو مقترح في هذا المجال. من المهم بالطبع وضع تقسيم للمسؤوليات والواجبات في هذا الصدد. ولكن من المهم أيضا إيجاد بدائل للنهج والأدوات ومصادر التمويل والتعاون الفني من أجل تلبية احتياجات البلدان المتلقية للمساعدات.

أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى بندين بعينيهما. أولا وقبل كل شيء يبدو لي أننا نشعر بقدر من الإجهاد عندما نناقش مسألة عقد المؤتمرات الكبرى. ولكن لا ينبغي أن يحول هذا الشعور دون إجراء استعراضات دورية بشأن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها؛ ولا ينبغي أن يحرمنا من الفرصة لمناشدة الإرادة السياسية للدول الأعضاء أو ضمير الرأي العام. ويمكننا أن نتصور على سبيل المثال أننا قد نشعر - في وقت أبكر مما يمكن توقعه - بالحاجة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي حول الحكم الرشيد في العالم، بما في ذلك الخير العام للجميع.

ثانيا، نرى أن من المهم وجود تفاعل متواصل وأكثر مرونة بين شتى فئات موظفي الأمانة العامة والدول الأعضاء حول الأنشطة وخطط العمل الجاري القيام بها في إطار التنفيذ المحدد للميزانية وللخطة متوسطة الأجل. وهذه المسألة لا تتعلق بالشفافية ولا بالدراسة والتمحيص. ونرى أنها موجودة بالفعل، وهي تتعلق بالأحرى بتحقيق اتصالات أكثر مرونة فضلا عن اتصالات على المستوى الإنساني. فعلى سبيل المثال، لو أراد أي ممثل - سواء كان رجلا أو امرأة - من ممثلي الدول أن يتعرّف على حقائق أو أنشطة معينة، أو أن يجري تبادلا لوجهات النظر، فإن كل ما يجب أن يفعله هو قراءة التقارير، أو حضور اجتماعات أفرقة الخبراء من وقت لآخر، أو طلب إجراء مقابلات شخصية.

لهذا السبب يرى وفد بيرو أنه وفقا للممارسة المتبعة في أي إدارة عامة سيكون من المجدي تماما عقد اجتماعات دورية غير رسمية مع وكلاء الأمين العام، ورؤساء الإدارات والأفرقة المتعاونة معهم والمعنية بمختلف الأنشطة التي يجري تنفيذها أو التخطيط لها، بالإضافة إلى إجراء تبادل لوجهات النظر حول المسائل ذات الأهمية بشكل خاص. ويمكن عقد هذه الاجتماعات مع المجموعات الإقليمية أو المجموعات الأخرى مثل مجموعة ريو. فمن شأن ذلك أن يعزز الشعور بالانتماء والشراكة مع المقصد الذي يوحدنا جميعا، ألا وهو تحقيق الشرعية والاتساق والفعالية لمنظمتنا.

السيد غاليخوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أعرب باسم وفد إكوادور عن تهانينا وشكرنا للأمين العام على تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة (الوثيقة A/57/387)، وأن أعرب عن تأييدي القوي والتام للمقترحات الواردة فيه. وتبين تلك الوثيقة القيِّمة ضرورة إجراء إصلاحات شاملة داخل المنظمة بغية ضمان فعالية وكفاءة عملها مما يمكنها من تحقيق الأهداف الموضحة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك الأهداف التي حددتها البلدان الأعضاء في مؤتمرات القمة العالمية الأخيرة.

لقد حدثت بعض التغييرات بالفعل. ولكن لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير. وبغية اتخاذ خطوات إيجابية

ومثمرة نحو بلوغ هذا الهدف، ينبغي للمنظمة أن تستجيب للطلبات الحالية وللواقع الجديد لعالم يتسم بتحديات هائلة ويتيح فرصا كبيرة.

وبغية تحقيق أهم هدف أساسي للمنظمة - ألا وهو إقامة عالم أفضل وأكثر عدلا وإنصافا وتعاضدا - من الضروري توفر الإرادة السياسية اللازمة لإرساء أساس متين يعمل على تمكين قيادات المجتمع الدولي.

ويشكل الإعلان بشأن الألفية إطاراً لعمل الأمم المتحدة في المستقبل. فقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات في البلدان الأعضاء عن التزامهم بجعل المنظمة أداة أكثر فعالية في تحقيق المسائل ذات الأولوية، من قبيل النضال في سبيل تنمية جميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض، ومكافحة الظلم، ومكافحة العنف والإرهاب والجريمة، ومكافحة تدهور كوكبنا وتدميره.

ويمثل مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ خطوتين هامتين تم اتخاذهما في العام الماضي، وهما تحددان اتجاهات واضحة للغاية ومتفق عليها للعمل على تحقيق الأهداف التي أعربنا عنها.

ولكي نحرز تقدماً ملموساً صوب هذه الأهداف، يجب أن نتصدى على الفور لمهمة تنفيذ الاتفاقات التي انبثقت عن مؤتمري القمة المذكورين. ومن الضروري أن نتجاوز مجرد الكلمات أو تكرار الإعراب عن الالتزام ونتحرك تجاه البحث عن آليات مبتكرة وصالحة وفعالة تؤدي بنا إلى بلوغ الهدف الذي نبتغيه جميعاً، وهو السلام والأمن الدوليان، وتنفيذ هذه الآليات.

ولدينا اعتقاد قوي بأنه لن يمكننا من التحرك صوب السلام والأمن الدولي بشكل وطيد ودائم سوى التنمية بأوسع معانيها. وتشكل العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وإتاحة فرص أفضل للعمل والإنتاج لسكان العالم النامي أساس الضمان الحقيقي للأمن الدولي.

وبمرور الوقت وزيادة عدد مهام الجمعية العامة لم تعد كما كانت مسرحاً لمناقشات كبرى ومنتدى نلتقي فيه ونلتمس عن رضا خاطر الحلول للتحديات التي يواجهنا بها التاريخ. وبالنظر إلى هذا الواقع، يصبح من الواضح أن ثمة حاجة إلى التأكيد من جديد على الوظيفة الرئيسية للجمعية العامة، وهي الهيئة التداولية الرئيسية التي تعتمد السياسات وتمثل الأمم المتحدة، والجهة التي تشارك فيها جميع الدول دون استثناء بشكل ديمقراطي في المداولات.

ولهذه الأسباب، من المؤكد أننا بحاجة إلى منظومة متعددة الأطراف تمسها يد التجديد والتعزيز، ترسي الأساس المتين للتعاون الدولي الفعال، استناداً إلى المبادئ والمعايير المشتركة، وآخذة مقتضيات العصر بعين الاعتبار.

وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من الأهمية بمكان لبلدي. ونرى من المهم بصفة خاصة في هذا الصدد أن نشدد على الاقتراح الرامي إلى تحسين مختلف جوانب العلاقة بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا العظيم للمقترحات الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان على إقامة مؤسسات راسخة لحقوق الإنسان.

ونتفق مع الفكرة القائلة بأن الرأي العام أساسي لتعزيز الأمم المتحدة، كما بيّن الأمين العام في تقريره. ونتيجة لذلك، نرى أن المقترحات الرامية لإعادة تحديد واجبات إدارة شؤون الإعلام مهمة أيضاً.

ويود وفد إكوادور أن يهنئكم يا سيدي الرئيس على جهودكم الراهنة لتعزيز المراحل الجديدة في عملية إصلاح الجمعية العامة، ونحن نؤيدها تأييداً ثابتاً. كما نعرب عن استعدادنا للتعاون مع العملية التي ستؤدي إلى بث الحيوية في عروق المنظمة والتمكين من الامتثال للرؤية التي يتطلع إليها رجال هذا الكوكب ونساؤه الذين يودون تغيير أحوال الواقع المؤثرة في عالمنا.

السيد نيكوليسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي الرئيس أن أتوجه بالشكر لكم على إجراء هذه المناقشة الجيدة التوقيت بشأن هذا البند من جدول الأعمال، الذي يثير اهتماماً كبيراً لدى جميع الدول الأعضاء، وعلى مبادرتكم ببدء عملية المشاورات غير الرسمية عن مواصلة إصلاح منظمتنا، وذلك بمشاركة نشطة وتحظى بالتقدير الكثير من نائبة الأمين العام السيدة لويز فريشيت.

وقد درس وفدي باهتمام خاص تقرير الأمين العام المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، الذي يضع في الصدارة دون الإتيان بأولويات جديدة بعض المجالات التي ينبغي أن نركز عليها جهودنا الإصلاحية في الأشهر المقبلة. وقد بدأت عملية الإصلاح المذكورة في عام ١٩٩٧، وما فتئنا نثق ثقة كاملة في قدرة الأمين العام على توجيه دفة هذا الإصلاح الشامل وإدارته. ومن هذا المنطلق نشاركه رؤياه بشأن الطرق والوسائل المؤدية إلى تعزيز الأمم المتحدة، وجعلها أكثر تكيفاً وأكثر تجاوباً مع المتطلبات التي يفرضها عصر العولمة والتحديات والتهديدات غير التقليدية.

ونوافق في هذا الصدد على أن تخضع أعمدة منظومة الأمم المتحدة الرئيسية لإصلاح دقيق، يستند إلى الأولويات والأهداف التي وضعناها معاً في الإعلان بشأن الألفية. وهكذا يلزم أن يتكيف كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يحققا إمكانياتهما، ويلزم لعملية إصلاح مجلس الأمن قوة دفع سياسية جديدة.

وإذا انتقلنا إلى بعض مسائل أكثر تحديداً في برنامج إجراء المزيد من التغييرات، يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلت به ممثلة الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وله عدة ملاحظات وتوصيات قصيرة.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، يستدعي الدور المتزايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في معالجتها للمسائل الاجتماعية والاقتصادية العالمية الهامة تعزيزاً مقابلاً لدور الجهاز الرئيسي المعني، وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمكن في رأينا أن يصبح المنتدى العالمي الأول لتشكيل السياسات والاستراتيجيات الإنمائية. ونعرب عن تأييدنا لتوصية الأمين العام بشأن توضيح مسؤوليات الجمعية العامة بالمقارنة بمسؤوليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الوظيفية، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات الكبرى، وذلك على نحو يمكّن الجمعية من إضافة قيمة إلى الأعمال التي تضطلع بها هذه الهيئات.

ويرى وفدي من الضروري إجراء إعادة تنظيم شاملة لإدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك تحديد دورها بوضوح داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة، وإسناد مسؤولياتها بشكل أكثر تناسقاً. وندرك أن إدارة شؤون الإعلام ستكون لديها القدرة من خلال إعادة توزيع وظائفها على إعداد المزيد من الأنشطة الاستراتيجية وعلى أن تصبح أداة أكثر فعالية في إطلاع الرأي العام الدولي على صورة عامة للأنشطة المحددة التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونتطلع باهتمام كبير إلى أن نستمع من

الأمين العام في تقريره القادم عن مقترحاته المحددة فيما يتعلق بالاستعراض الشامل لنظام الإدارة الذي تأخذ به إدارة شؤون الإعلام وأنشطتها، ونعرب عن تقبلنا لإجراء حوار بنّاء مع الوفود الأخرى في هذا الخصوص خلال الدورة المقبلة للجنة الإعلام.

أما فيما يتعلق بمراكز الأمم المتحدة للإعلام، فتستضيف رومانيا أحد هذه المراكز في بوخارست. وقد أدمج هذا المركز في المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقدم رومانيا دعمها لهذه المراكز في أدائها لوظيفتها بالتعاون الوثيق مع نظام المنسق المقيم. وفيما يتعلق بالمراكز الإقليمية، نؤيد التبرير المنطقي المقدم للنهج الموضوعي المقترح بالنسبة للأنشطة التي تقوم بها جميع هذه المراكز، مع احترام مبدأ ضرورة الاتفاق المبدئي من جانب البلد المضيف المستهدف لإنشاء المراكز الإقليمية المحتملة وقيامها بعملها. ونترقب باهتمام توصيات الأمانة العامة التي سترد في التقرير الإضافي مشفوعة باستعراض شامل لأنشطة مراكز الإعلام يتولى وضعه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ويقدر وفدي حقيقة أن ترفيع وتحسين كفاءة أساليب عمل مكتبات الأمم المتحدة يمثل عنصرا ضروريا للإصلاح المنشود، بغية تحسين جملة أشياء منها الوصول الإلكتروني لوثائق الأمم المتحدة. ونحن على اقتناع بمساس الحاجة إلى دراسة شاملة لفئات المطبوعات المختلفة التي تصدرها الأمانة العامة. وينبغي أن يهدف هذا الاستعراض إلى تقليص عدد المطبوعات وفي الوقت ذاته ضمان نوعية أعلى لمحتواها. ونلاحظ أن هناك تقريرين إضافيين متوقعان، أحدهما عن استعراض مكتبات منظومة الأمم المتحدة والآخر عن وثائق ومطبوعات الأمم المتحدة. ونعتقد بأن نقاشا بشأن هذه القضايا في المستقبل سيكون ذا فائدة.

وتساند رومانيا المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام والمتعلقة بتوطيد قدرة المنظمة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونرحب بصفة خاصة بالاقتراحات الرامية إلى تعزيز إمكانية المنظمة لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير مؤسسات وطنية أقوى في مجال حقوق الإنسان. ونعتقد أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قد يؤدي دورا حيويا في هذا الصدد.

في السنوات الأخيرة، وصل التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني مستويات لم يسبق لها مثيل. فهناك أكثر من ٢ ٠٠٠ منظمة غير حكومية تتمتع حاليا بمركز مراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في حين شارك الآلاف من مثل هذه المنظمات في مناسبات عالمية متنوعة نظمت خلال العقد الماضي تحت إشراف الأمم المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية، فضلا عن مشاركتها في مناسبة عالمية سخرت لمواضيع حقوق الإنسان. ويتضمن إعلان الألفية التزام الدول الأعضاء بتطوير الإمكانية التي يوفرها التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومع ذلك، نعتقد بأنه ما زال يتعين إيجاد تماسك أكبر في إجراءات اعتماد المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة.

وكما حثثنا خلال عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، يفضل وفدي الاتفاق على تحديد واضح للمسؤوليات المناطة بإدارتي الأمانة العامة اللتين تضطلعان بدور رئيسي في صون السلام والأمن الدوليين، وهما على وجه التخصيص إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وينبغي فعل ذلك مع ضمان تحسين التعاون بين الإدارتين. وفهمنا هو أن الدور الأساسي لإدارة الشؤون السياسية يكمن في مجالات الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع وبناء السلام. ومن ثم على هذه الإدارة مسؤولية مكاتب الأمم المتحدة السياسية ومكاتبها لحفظ السلام في

الميدان، في حين تنسق إدارة عمليات حفظ السلام تخطيط وإدارة جميع عمليات السلام والأمن على نطاق العالم. وفي هذا السياق، نؤكد الدور التكاملي والتنسيقي الذي تؤديه اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن وفقا لتقرير الإبراهيمي.

وفيما يتعلق بالآثار المتصلة بالميزانية والمالية لمجموعة الإصلاحات التي قدمها الأمين العام، تأخذ كنقطة بداية حقيقة أن افتراضات عملنا منصوص عليها في إعلان الألفية. ومن أجل المتابعة الكفؤة للأولويات الواردة في التقرير، تقوم الحاجة إلى النظر في نظام مرن لتخصيص الموارد الوافية. وفي حين قد ينبغي تغيير النمط الأساسي لعملية الميزنة بمرور الوقت، فإن إجراء استعراض شامل لدورة التخطيط والميزنة حتى تتسق مع النهج القائم على النتائج قد يكون مواتيا وموضع ترحيب. وينبغي أن تكون عملية التخطيط والميزنة الخاضعة للمساءلة مستجيبة لبيئة حيوية تعمل في إطارها الأمانة العامة، أقله في العمل على تبسيط وتحسين الإجراءات. ومن جانب الدول الأعضاء، من الحتمي أن تتفق هذه الدول على ضمان عمليات حكومية أكثر تبسيطا وقوة.

ولا يمكن مساندة إعلان الألفية بصورة أفضل من تحسين هياكل المنظمة الأساسية البشرية والمادية والمتعلقة بتقنية المعلومات. ومن شأن توصيل البرنامج المعزز أن يثمر نتائج من خلال الاستثمار في إدارة الموارد البشرية والتنفيذ السريع لخطة عامة رأسمالية.

في الختام، أود الإعراب عن مساندة رومانيا الكاملة للتصور العام الوارد في تقرير الأمين العام. وفي رأينا، يتطلب ذلك التقرير ردا فوريا وإيجابيا ومتكاملا من جانبنا. كذلك يجب علينا الاعتراف بأن بعض التوصيات والتفاصيل ما زالت خاضعة للتوضيح ولمزيد من الاتفاق بين الدول الأعضاء.

السيد سيلي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): يرغب وفد ترينيداد وتوباغو، وهو يتكلم متأخرا في هذا النقاش، الذي سبق أن شاركت فيه وفود كثيرة بدراسة مستفيضة لـ ٣٦ إجراءً أوصى بها الأمين العام في تقريره بعنوان ''تعزيز الأمم المتحدة:برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، إن يوجه انتباه الجمعية إلى بعض جوانب ذلك التقرير التي تعتبرها ترينيداد وتوباغو أساسية لكي تتمكن الوفود الصغيرة مثل وفدي من المشاركة بفعالية وكفاءة في عمل الدورات السنوية للجمعية العامة.

لقد لاحظ الأمين العام في ذلك التقرير أن:

''من المهم للغاية أن تواصل الجمعية العامة جهودها الخاصة لزيادة ترشيد جدول أعمالها''. (A/57/387، الفقرة ١٦)

وفي ذلك الصدد، لاحظ كذلك أن:

''هناك إمكانية لإدخال تحسينات كبيرة مع ذلك إذا ما أمكن توحيد البنود المتطابقة، وتصنيف المسائل المترابطة بصورة وثيقة في مجموعات تطرح في مناقشة واحدة، مما يؤدي إلى نتائج ذات صلة وتأثير أكبر على السياسات''. (المرجع نفسه)

وقد لاحظ وفدي أنه بدأ تنفيذ بعض التدابير سلفا في هذا الصدد. ونحن نرحب بذلك التطور، لكننا نعتقد أن المزيد من العمل ضروري في هذا الصدد.

كذلك يشير الأمين العام إلى أنه:

''ينبغي أيضا استعراض نمط البنود المتكررة بجدول الأعمال بدقة، مع دراسة عدد كبير من المسائل كل سنتين، أو حتى في مُهل أطول''. (المرجع نفسه)

وذلك الاتجاه لترشيد جدول الأعمال هو الذي يؤيده وفدي بالكامل، نظرا لأنه يوفر للحكومات الأعضاء إطارا زمنيا وافيا بصورة أكبر لتنفذ خلاله التزامات على المستوى الوطني تعهدت بها على المستوى الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر للأمانة العامة الفرصة لترشد بصورة مثلى استخدامها للموارد في تنفيذ الأعمال المنشودة في جميع قراراتنا. كذلك سيمكن هذا الاتجاه الأمم المتحدة من العودة إلى مجال بعد مضي عدد من السنين لتقرر ماهية التطورات الموضوعية التي حصلت بالفعل خلال تلك الفترة على المستوى العالمي.

والجانب الفصل بهذه القضية هو أنه، في حين أن الممارسة العادية في كل دورة سنوية تقريبا للجمعية العامة للأمم المتحدة تتيح للدول الفرصة لكي تطلب إضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال، لا يوجد توجه مقابل من جانب الدول لحذف أي بنود من جدول أعمال الجمعية. ومن رأي وفد ترينيداد وتوباغو أن مكتب الجمعية النشيط يمكنه، نظرا إلى طابعه الواسع والتمثيلي، أن يؤدي بفعالية ولاية تحديد الفترات التي تنظر فيها البنود في جدول الأعمال و/أو إمكانية حذفها من جدول الأعمال.

وأشار الأمين العام أيضا في تقريره إلى عدد الجلسات الضخم. ووفقا لتقريره، جرى، خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، عقد عدد مذهل من الجلسات بلغ ١٥ ٤٨٤ جلسة وإصدار ٥ ٨٧٩ تقريرا. وتشكل كثرة الجلسات والوثائق الرسمية، بحسب رأيه، عبئا مفرطا من المطالب على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء معا. ويشير تقريره بشكل صريح جدا إلى أن ''وتجد كثير من الدول الأعضاء الصغيرة الآن أنه من المستحيل عمليا أداء دور ذي معنى حتى في أكثر أنشطة الجمعية العامة أهمية'' (A/57/387، الفقرة ٢٣). ونتيجة تلك الضغوط، يبين التقرير وجود حاجة ملموسة الآن إلى تقليص حجم الجلسات والوثائق الرسمية.

ويزداد الوضع حدة، كما ورد في التقرير، بسبب أنه، في الوقت الراهن ''تتميز التقارير بعددها الهائل، وتنحو إلى التكرار ويكون أثرها مجزءا''. (A/57/387، الفقرة ٨٧). وكما أشار التقرير، فقد جرى تقديم أكثر من ٥٠٠ تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، ويعود الأمين العام إلى موضوع معروف جدا لدى الجميع، عندما يشير إلى أن الدول الأعضاء، لا سيما البلدان الصغيرة، تواجه صعوبة في ملاحقة الركام الهائل من الأوراق التي تحتاج إلى الاستيعاب واتخاذ إجراء بشأنها. ويستطرد التقرير قائلا إن الأمانة العامة ذاتها تكافح من أجل أن تواكب العدد المتزايد من التقارير التي تطلبها مختلف الهيئات الحكومية الدولية. وإن مجرد حجم الطلبات ''لينقص من قدرتها على تقديم تحليلات مركزة وذات قيمة مضافة''. (A/57/387، الفقرة ٨٨).

وإن التحليل الشامل الذي قام به الأمين العام لهذا الوضع، والذي يلقي الضوء أيضا على تواتر تقديم التقارير وعلى أن الطلبات المتعلقة بإبقاء التقارير التي يجري إعدادها دوريا رهن الطلب لفترة طويلة بعد أن تصبح غير مستعملة، يؤدي إلى الإجراء ١١ الذي يدعو إلى تعزيز التقارير بشأن المواضيع ذات الصلة وإلى أن تضع الجمعية العامة آلية لاستعراض الحاجة المتواصلة إلى التقارير المتكررة وتواتر تقديمها. ويؤيد وفد ترينيداد وتوباغو نداء الأمين العام بشأن هذه الآلية ويوافق على الرأي القائل بأن المكاتب الخاصة باللجان الرئيسية، مع مُنشئي مشاريع القرارات الفردية، يمكن أن تضطلع بدور فعال في ذاك الصدد.

ويرى وفد ترينيداد وتوباغو، بوصفه وفدا صغيرا يمثل دولة صغيرة عضوا في الأمم المتحدة، أن النشاط في ذينك المجالين يكون مفيدا جدا لعمل الأمم المتحدة ويؤدي إلى مشاركة أكثر فعالية للدول الأعضاء، الكبيرة منها والصغيرة، في مداولات الجمعية العامة السنوية.

و لم يجد وفد بلادي أن الفرصة مؤاتية في هذا الوقت للنظر في كل إجراء يوصي به التقرير، ولكنه يود أن يسترعي انتباه الجمعية إلى أن المبادرات الواردة في التقرير تعبر عن أفكار واقتراحات كل جزء من الأمانة، وعن المشاورات التي أُجريت مع كل صناديق المنظمة وبرامجها. وأبدت نائبة الأمين العام خلال الإحاطة الإعلامية غير الرسمية أيضا ملاحظة مفادها أن لجنة المؤتمرات تدعم الإجراءات الموصى بها، فيما يتعلق بمجال اختصاصها، وأن الفصل المعني بالموارد البشرية تمت مناقشته مع ممثلي الموظفين.

وأشار الأمين العام نفسه مجددا، في عرضه للتقرير، إلى أن الصفقة بمجملها متماسكة فيما بينها ومتجانسة، وطلب منا أن نتعامل معها على هذا الأساس. وقد قام الأمين العام بعمله، ويتعين الآن على الجمعية أن تعطيه ولاية تشريعية واضحة وإيجابية ليقوم بتنفيذ مزيد من الإصلاحات التي اعتبر، بوصفه كبير الموظفين الإداريين، أن النظام يحتاج إليها، على المدى القصير والمتوسط والطويل، إذا ما أردنا أن نجعل من الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في خدمة الإنسانية.

وإن وفد ترينيداد وتوباغو مستعد للعمل معكم، يا سيدي الرئيس، ومع وفود أخرى معنية بأية مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية، لمناقشة الإجراءات التي أوصى بها التقرير بشكل متعمق، وإعداد مشروع القرار الضروري والشامل، الذي نثق بأن هذه الجمعية سوف تعتمده بدون تصويت، وضمن الفترة التي حددتموها.

السيد مبارز (اليمن): لا أملك في مطلع الحديث، إلا أن أعبر عن تقدير وفد الجمهورية اليمنية للأمين العام لتقريره المعروض علينا حول تعزيز دور الأمم المتحدة. ونشعر الآن، وبعد الإطلاع على التقرير، بأن الأمانة العامة تمتلك الحماس والرؤى للمضي في الإصلاحات الضرورية التي بدأت قبل خمس سنوات تقريبا.

ويبين الحرص على المشاركة في مناقشة هذا البند، الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لمسألة الإصلاحات المنشودة، مما يجسد الإدراك المتزايد لضخامة التحديات التي نواجهها في عالم اليوم، ويعكس في الوقت نفسه القناعة المشتركة بأهمية دور الأمم المتحدة كمركزا لصنع القرار الدولي وترجمة الإرادة الجماعية.

و لم يحدد إعلان الألفية أهداف وتوجهات العمل الدولي فحسب بل ورتب الأولويات بما يؤكد دورا أكثر فعالية للمنظمة في العلاقات الدولية، حاضرا ومستقبلا. وغني عن القول إن تحقيق السلام والأمن هو هدفنا الأسمى، وهو قبلة توجهات أعمالنا وأنشطتنا، ومن المسلم به أيضا أنه لن يكون هنالك سلام دائم إلا إذا كان مرتكزا على العدل والإنصاف سواء بالنسبة لمقتضيات الأمن والسيادة أو فيما يتصل بتوزيع الموارد والرفاه المادي.

وقد سبق لوفد الجمهورية اليمنية أن أبدى بعض الملاحظات على ما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية فيما يتصل بأعمال المنظمة. ونحن هنا نعبر عن تأييدنا، بصفة عامة، للإجراءات التي يقترحها الأمين العام لإدخال مزيد من الإصلاحات على عمل المنظمة، ويتضمنها التقرير الذي بين أيدينا. ولضيق المجال هنا فليس بالإمكان تناول كل تلك المقترحات في هذه الكلمة القصيرة. غير أننا نود التأكيد مجددا على أن طبيعة التحديات التي نواجهها وتشابك المصالح التي نعيشها واقعا في عصر العولمة هذا، يحتم تعزيز دور وفاعلية الأمم المتحدة كمؤسسة لتنظيم العمل الدولي المتعدد الأطراف. ولنفس القناعة، فإننا نعتبر أية اتجاهات لتشكيل محاور وإجراء استقطابات خارج نطاق المنظمة متعارضة مع مضامين إعلان الألفية فيما يتصل بدور المنظمة، كما تتناقض مع التوجه الهادف لتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية.

هنالك جوانب من التقرير نود إعطاء ملاحظات عامة حولها هنا، وتتصل بصفة أساسية بالجمعية العامة ومجلس الأمن. إن الإصلاح يعني أساسا تقويم الخطأ وتصحيحه، ولا شك أن الجميع يتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام من أن دور الجمعية العامة في أعمال الأمم المتحدة آخذ في الاضمحلال. وهو لا شك خلل ينبغي معالجته. ونحن، من جهتنا، نؤيد الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة ونرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلونها شخصيا لتحقيق وفاق حول الإجراءات الكفيلة بذلك. كما أن توسيع عضوية مجلس الأمن قد أصبح مسألة يتفق الجميع على كونها من أهم جوانب الإصلاحات المنشودة.

ويؤكد وفد بلادي بصفة خاصة على ما طرحه ممثل فنزويلا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بأن الإصلاحات الرامية لتعزيز دور المنظمة يجب أن تتوخى، أول ما تتوخى، مواجهة متطلبات التنمية في الدول النامية. وهذا يحتم بالطبع توجيه أنشطة أجهزة المنظمة ومنها إدارة الإعلام صوب هذه الغاية. وينبغي التأكيد هنا على أهمية تقوية المراكز الإعلامية في الدول النامية حيث تفتقر تلك الدول إلى تكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام الحديثة. وليس هنالك من منطقة أكثر حاجة لنشاط إعلامي من البلدان العربية حيث الحاجة ماسة إلى نشاط إعلامي مكثف يصحح الصورة التي ارتسمت في مخيلة المواطن العربي عن الأمم المتحدة، ويوضح دورها الحقيقي في تحقيق عالم أفضل للجميع. ولا نزال نعتقد أن مركز الأمم المتحدة الإعلامي في صنعاء قادر على أداء هذا الدور في منطقتنا، إذا ما تم تنشيطه ودعمه.

ولا شك أن زيادة فعالية المنظمة تستوجب وجود دماء وأفكار جديدة من خلال فتح مزيد من الفرص أمام أبناء الدول النامية للالتحاق بالوظائف الدولية .بما يحقق ليس فقط وجود قوة عمل متنوعة الآراء والإبداعات، ولكن بما يحقق أيضا التمثيل الجغرافي العادل في سياسة التوظيف في الأمم المتحدة، والتي لا تزال بعيدة كل البعد عن مفهوم عالمية المنظمة.

هذه بعض ملاحظاتنا. ونود التأكيد لكم على استعداد وفد الجمهورية اليمنية للمشاركة في المشاورات المرتقبة بشأن كافة المقترحات والآراء التي ستسهم في نهاية المطاف في تعزيز منظمتنا هذه، وتمكينها من القيام بدورها المأمول في توجيه وتشكيل العلاقات الدولية وفقا لمبادئ وأهداف الميثاق.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): يشكر وفدي السيد الأمين العام على تقديمه لتقريره المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“، ويعبر عن تقديره لاهتمام وحرص الأمين العام على تعزيز عمل المنظمة استجابة للأولويات التي نص عليها إعلان الألفية. ونتفق مع الأمين العام على أن الحاجة إلى مؤسسة متعددة الأطراف ومكرسة لخدمة البشرية في مجموعها لم تكن بهذه الحدة كما هو عليه الحال في العصر الحالي للعولمة.

وغني عن القول إن المراجعة الدائمة لأساليب عملنا بين فترة وأخرى أمر أساسي، وذلك للاستفادة من تراكم الخبرات التي تتيح تقويم الأخطاء وتعزيز وسائل تنفيذ أهداف الأمم المتحدة. ويأتي في نفس هذا الإطار إصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة.

إلا أن هذا التقرير يكتسي أهمية خاصة. لأنه يتحدث عن تعزيز الأمم المتحدة ككل. وبالتالي فهو برنامج طموح يثير الآمال بتعزيز وتحسين آليات عمل المنظمة بهدف اضطلاعها بتنفيذ الميثاق نصا وروحا، وللاستجابة للتحديات التي رسمتها الألفية، وتنفيذ الولايات التشريعية ذات الصلة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة، وذلك في جميع المجالات. وهذا بلا شك طموح كبير يتطلب تفعيل إصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر ديمقراطية، ورسم أطر جديدة للعلاقة بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وهيئاتها ومنظماتها

وبرامجها وصناديقها، بالإضافة إلى تعزيز الدور المركزي للجمعية العامة، ووضع آليات تنفيذ فعالة تسمح للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة بمتابعة تنفيذ توصياتها.

على ضوء ما سبق، يود وفدي أن يتقدم بنقاط موجزة عن التقرير موضع البحث، حيث أنه تطرق إلى العديد من القضايا الهامة، وتقدم بعدد من الاقتراحات للجمعية العامة للنظر فيها والتفاعل معها، وقد أثار غنى التقرير وتنوع المسائل التي يطرحها العديد من التساؤلات التي أشار إلى بعضها السيد مندوب فنزويلا متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد يكون من المفيد معرفة ما هو مطلوب من الجمعية العامة على ضوء ورود بعض النقاط في التقرير تستدعي طرح السؤال حول تحديد ما يبدو منها في إطار صلاحيات الأمين العام، وما يقع في صلاحيات الجمعية العامة. وبلا شك فإن المشاورات غير الرسمية ستتيح للوفود الاستماع إلى إجابات عن جميع التساؤلات التي أثيرت أثناء مناقشة هذا التقرير، بما فيها تساؤلات مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويمكننا القول إن الإجراءات المطلوبة في التقرير تنحصر في قضايا اعتادت اللجان الرئيسية للجمعية العامة على مناقشتها. وتقع مناقشة معظمها في إطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة، كما يرد عدد آخر من المقترحات في إطار عمل اللجان الثانية والثالثة والرابعة. ويبدو من المفيد، في هذا الإطار، الاستفادة من تراكم الخبرات والتجارب التي تجمعت لدى هذه اللجان، والبناء على ما سبق اعتماده بهدف تدعيم الولايات التشريعية القائمة.

ويود وفدي أن يتقدم ببعض الملاحظات العامة على عدد من النقاط التي ترد في التقرير.

أولا، في إطار النهوض بإدارة الإعلان يُظهر التقرير الأهداف الطموحة للإدارة بالوصول إلى أوسع قطاعات عالمية ممكنة. وهنا نؤكد على ضرورة تحقيق المساواة بين اللغات الرسمية الست للمنظمة على الشبكة الدولية (الإنترنت) وذلك من أجل تحقيق هدف الوصول إلى أوسع القطاعات عالميا، كوسيلة تنقل الأمم المتحدة رسالتها عبرها، وذلك عملا بالعديد من قرارات الأمم المتحدة.

ثانيا، فيما يتعلق بالمنشورات وعمل إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمة المؤتمرات، يرى وفدي أن إدارة الاجتماعات حق يعود إلى الدول الأعضاء وليس للإدارة؛ ويؤكد على أهمية وصول الدول الأعضاء إلى وثائق ومنشورات الأمم المتحدة باللغات الرسمية الست للمنظمة، التي يجب أن تتاح بصورة متزامنة انسجاما مع الولايات التشريعية القائمة، وفي الوقت المناسب. كما يشير وفدي إلى الدور الطليعي الذي تضطلع به الإدارة حفاظا على الذاكرة المؤسسية للمنظمة ودورها في إتاحة التقارير المطبوعة باللغات الرسمية الست للمنظمة. الأمر الذي يساعد الوفود، وبالأخص الصغيرة منها، على التفاعل مع مقترحات الأمين العام والهيئات التداولية الدولية، والتي تشكل في معظمها أساس التفاوض بين الوفود.

ثالثا، يؤيد وفدي إنشاء منصب أمين عام مساعد آخر لدعم تنسيق السياسات والإدارة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا، إن الخطة المتوسطة الأجل هي الإطار الذي يمكننا من خلاله عكس سياسات المنظمة بهدف تنفيذها، وإن فترة أربع سنوات تشكل إطارا أكثر فاعلية لتنسيق السياسات. كما أن ميزانية واضحة مفصلة تساعد على التأكد من انسجام تمويل البرامج مع السياسات والولايات التشريعية، ويؤكد وفدي هنا على الدور الهام الذي تضطلع

به لجنة البرنامج والتنسيق في دراستها لسياسات المنظمة من جهة، ولضمان التناسق بين الولايات التشريعية وتمويلها من جهة أخرى، كما يود وفدي أن يشير إلى أن مفهوم الآجال المحددة كما يرد في الفقرة ٤٤ من التقرير التي تتحدث عن ضرورة استعراض المبادرات التي تنطوي على رصد مبالغ ضخمة، وإخضاعها إلى آجال زمنية محددة، ونتساءل هنا، ألا يشكل القضاء على الفقر واحدا من أولويات المنظمة التي يعتبر استمرارها مرهونا بتحقيق أهدافها وهي القضاء على الفقر، وذلك بتجرد عن تجديد ولاية الجمعية العامة لها من عدمه؟

خامسا، فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية يرى وفدي أن موظفي الأمم المتحدة يشكلون ثروتها وكنزها الثمين، ويؤكد وفدي على ضرورة الاستفادة مما تم إنجازه في إطار إصلاح إدارة الموارد البشرية، وأخذ آراء الموظفين بعين الاعتبار في أي عملية إصلاح والبناء على ما سبق. ونتفق مع الأمين العام على أهمية تعزيز نظام العدالة، ويرى وفدي أن تجاوز الثغرة التي نتجت عن إلغاء دور محكمة العدل الدولية كمحكمة استئناف لموظفي الأمم المتحدة يعتبر أمرا حيويا وضروريا، كما أن زيادة تفويض السلطات يقتضي تعزيز نظام المساءلة.

ختاما، إن القضايا التي يحثنا السيد الأمين العام على دراستها في تقريره، تعتبر قضايا هامة تتطلب منا التفاعل البنَّاء معها من خلال دراستها بصورة موسعة والتمعن فيها والاستفادة من الإيضاحات القيمة التي ستقدمها الأمانة أثناء مناقشاتنا غير الرسمية للبند.

السيد أورتيس غاندارياس (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): إن البند الذي نناقشه اليوم بالغ الأهمية. إذ ينبغي أن يكون تعزيز الأمم المتحدة عنصرا ثابتا من عناصر عمل ومسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة كل دولة عضو، كبيرة أو صغيرة، ممثلة في هذه الجمعية العظيمة.

فالأمم المتحدة هي المحفل العالمي الأول لمناقشة المشاكل الكبرى التي تؤثر على البشرية برمتها بمثل ما تؤثر على الأفراد. والمسائل المعقدة والدقيقة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وبتحرير الشعوب والأمم؛ وبقيام وتشكيل دول جديدة في عملية إرساء الديمقراطية؛ والجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لملايين البشر؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ والتنمية؛ وحماية البيئة؛ ظلت جميعها لبعض الوقت تحتل جدول الأعمال السياسي للمنظمة.

ففي كل عام تجري الجمعية تقييما لأعمال المنظمة من خلال تقرير الأمين العام (انظر A/57/1). وظلت نتائج ذلك التقييم مختلطة، وقد رأينا هذا في المناقشة الأخيرة لذلك البند. وإذا كان هذا التقييم جزئيا ومقسما وغير موضوعي، فقد رأينا تقدما إيجابيا وملموسا في عمل المنظمة، في مجالات كعمليات حفظ السلام مثلا التي نالت جائزة نوبل للسلام؛ وإنشاء دولة تيمور – ليشتي برعاية الأمم المتحدة وانضمامها إلى عضوية المنظمة؛ وعقد مؤتمر قمة الألفية ومؤتمري قمة مونتيري وجوهانسبرغ. فهذه أمثلة واضحة على إنجازات المنظمة يمكننا أن نذكرها كمصادر للارتياح الكبير.

ثم إن هناك أسبابا أيضا لعدم الارتياح إلى حد ما. ويكفي أن نذكر مشاكل التخلف في النمو. فمن الناحية الزمنية، نحن ندخل قرنا جديدا وألفية جديدة. ومن حيث الآفاق، نحن ندخل عصر العولمة. وأصبح أمامنا سياق جديد، ساءت فيه المشاكل القديمة التي لم تحل واتخذت بعدا عالميا، لتصبح في الوقت نفسه تحديات جديدة هائلة.

إن استدامة وتعزيز الديمقراطيات؛ واحترام القانون الدولي؛ وتعزيز واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية مراعاة تامة؛ كلها مسائل

حيوية لتحسين التعايش السلمي، فنحن نرى الفقر المدقع على الصعيد العالمي؛ وهو أمر لم يعد مقبولا من المجتمع الدولي. والتفاوت الشديد في الحصول على مزايا الاقتصاد والتجارة والأنشطة المالية والتكنولوجية ازداد أيضا وأضرَّ بالأحوال الوطنية والدولية لتصل إلى الحد غير المقبول. وأصبح تدهور كل الجوانب البيئية أمرا لا يحتمل.

وإن لم يكن ذلك كافيا، فقد شهدنا في عملية العولمة هذه ظهور تهديدات جديدة: هي الجريمة الدولية والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وانتشار أمراض كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. والغريب أن التقدم العلمي فتح ثغرة جديدة ووسعها بين من يمتلكون المعلومات والمعرفة ومن حرموا منها. ويجتمع مع كل هذا أننا نواجه تغييرات وأزمات في اقتصادات البلدان النامية نتيجة للعولمة التي تهدد في حالات كثيرة بزيادة توسيع شقة التباين الاجتماعي الموجود بالفعل.

إن الحالة الراهنة للعالم الذي نعيش فيه والآفاق بالنسبة للمستقبل لا تبشر بخير على الإطلاق. بل إننا نستطيع القول إنها على النقيض من ذلك حالة غير مؤكدة ودرامية. واسمحوا لي أن أذكر ثلاثة أمثلة محددة. ففيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، تقول آخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إن ٨٤٠ مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية. وهذا يعني أن ١١ مليون شخص في البلدان الصناعية و ٣٠ مليون شخص في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال و ٧٩٩ مليون شخص في البلدان النامية يعانون من الجوع المزمن. ومن بين هؤلاء ٦ ملايين طفل يموتون في كل عام ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

ومن الأمثلة الأخرى المتعلقة بالصحة اقتباس عدد أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من ”السكان في عام ٢٠٠٥“ من تقرير للأمم المتحدة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالمي، قوله إن ٧٠ مليون شخص سيموتون بسبب الإيدز على مدى الأعوام العشرين القادمة.

وكمثال ثالث، فيما يتعلق بتوزيع الثروة في العالم، ينتج ويستهلك ١٤ في المائة من سكان العالم، يتركزون في البلدان المتقدمة النمو، ٧٥ في المائة من الناتج العالمي، في حين ينتج بقية سكان العالم، الذين يشكلون ٨٦ في المائة، ما نسبته ٢٥ في المائة فقط من إنتاج العالم. وهذه الإحصائيات واضحة جدا ولا تحتاج إلى مزيد من التعليق.

هذه مجرد مجموعة قليلة من المشاكل الحقيقية التي تواجهها الأمم المتحدة ويواجهها المجتمع الدولي. وعلى ضوء هذه الخلفية يجدر بنا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان لدى المنظمة القدرة الضرورية لمعالجة هذه المشاكل والتصدي لهذه التحديات. وأخشى أن يكون الجواب، بصورة عامة، ”لا“، مع بعض الاستثناءات الوجيهة. ونحن متأكدون أن هذه الحالة في صميم شواغل الأمين العام والجمعية.

ويقترح الأمين العام الآن ردا جديدا من خلال تقريره المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387 و Corr.1). ونود هنا أن نعرب عن تقديرنا الخالص ودعمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز المنظمة، والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من وراء تعزيز المنظمة. ويقترح التقرير مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي يرى الأمين العام أنها عملية وبراغماتية. وتبدو هذه الإجراءات والتدابير متواضعة إذا نظر لكل واحد منها على حدة، ولكنها يمكن أن تحدث تأثيرا أكبر إذا أُخذت مجتمعة.

وفي الوقت الحالي، لن يبدي وفدنا أية ملاحظات على الإجراءات والتدابير المقترحة، ولن يقيّمها، لأنه لا يزال

لدينا تساؤلات حول نطاقها وبعض تأثيراتها ووسائل تنفيذها وتكاليفها مقابل فوائدها. ونحن متأكدون أن هذه التساؤلات سيجري إيضاحها في عملية المشاورات غير الرسمية التي تعقب هذه المناقشة. وفي هذا الصدد، نؤيد بيان مجموعة الـ ٧٧.

ومع ذلك، نود أن نبدي بعض الملاحظات حول رؤيتنا لمقترحات الإصلاح هذه بصورة عامة. ونحن نعتقد، ربما بقليل من الملاحظة والخبرة الذاتية، أن هذه المقترحات متواضعة إلى حد ما، لا سيما عند مقارنتها بالمشاكل والتحديات التي تواجهها المنظمة في عالم الواقع الذي نعيش فيه. ونحن نرى أيضا أنه من المؤكد أن هذه المقترحات القيّمة مصممة لتحسين العمل داخل المنظمة. وبديهي، أنه من المهم ترتيب الأمور داخليا قبل كل شيء. ولكن الإصلاح، كما يبين التقرير، برنامج لإجراء المزيد من التغييرات وتكييف الهياكل الداخلية للأمم المتحدة والتفكير السائد فيها لتلائم التوقعات والتحديات الجديدة.

وفي عملية الإصلاحات الجديدة هذه، كنا نود أن نرى بوضوح أكبر طريقة تعزيز العمليات الخارجية للمنظمة ليتسنى لها تحسين وتوسيع انتشارها في جميع أنحاء العالم. ونحن نعتقد أن للمنظمة دورا هاما جدا في الأحداث التي تدور على الساحة الدولية، تقوم به مع جهات فاعلة أخرى ودول ومؤسسات دولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ونحن نشير هنا على وجه الخصوص إلى عملية العولمة، التي تعمل على تشكيل عالم جديد يتسم بسيادة مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، التي تنظر برؤية تجارية إلى العلاقات التجارية والاستثمار والمعرفة العلمية والفنية. ونحن نعلم أن هذه العملية تؤثر على سلوك المجتمعات على جميع المستويات – حتى بالنسبة للمجتمعات الموجودة في أماكن نائية – كما تؤثر على سلوك الجهات الفاعلة على الساحة الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، كما أنها تُغيّر هذا السلوك مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وعواقب إيجابية وسلبية لعملية العولمة.

ولكننا نعتقد أيضا أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور ريادي وأن يكون لها وجود أكبر على الساحة العالمية. ويجب أن تكون قادرة على التأثير على عملية العولمة، وحتى تشكيلها، لكي تجعلها أكثر إنسانية وأكثر استجابة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية لملايين الناس. ونحن نتفق مع ملاحظة الاتحاد الأوروبي، والتي أشار إليها أيضا سفير سنغافورة: ''الهدف النهائي لعملنا في الأمم المتحدة هو أن نجعل العالم مكانا أفضل للفقراء على الأرض''. (A/57/PV.38).

وفي هذا الصدد، مع احترامنا لسفير سنغافورة، فإننا نختلف معه. إننا لن نساعد على إيجاد ظروف لعالم أفضل من خلال توزيع أفضل لميزانية المنظمة. ونحن مقتنعون بأنه من خلال وفاء الدول الأعضاء في المنظمة بالالتزامات التي تعهدت بها سيبدأ العالم في التحول نحو الأفضل.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي أن يكون للمنظمة أيضا برنامج لإجراء تغييرات تجاه العالم. واسمحوا لي أن أضرب مثلا فالمنظمة مناط بها متابعة تنفيذ أهداف وإنجازات قمة الألفية ومؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ. ولكننا نعتقد أن المتابعة وحدها لا تكفي. فبوسع المنظمة، ويجب عليها أيضا أن تبذل، بروح عملية وبراغماتية، جهودا لتعزيز – ممارسة التأثير بشيء من الضغط كما يقال – التقييد بهذه الالتزامات. وينبغي أن توجد قيادة بارزة مسؤولة عن هذا العمل، الذي يمكن وصفه بأنه إيجاد وعي على أعلى المستويات وعلى المستوى الشخصي أيضا، بين زعماء الدول السياسيين. وتتمتع الأمم المتحدة بمركز متميز لأن لها سلطة أخلاقية كبيرة وشعورا قويا بالعدالة الاجتماعية.

ولا بد أن نختتم بالإعراب مجددا عن تقديرنا ودعمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز منظمتنا، وبالإعراب عن التزامنا بالمشاركة في المشاورات بروح تضامن بناءة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا لآخر متكلم في المناقشة العامة حول البند ٥٢ من جدول الأعمال عن تعزيز منظمة الأمم المتحدة.

وقبل أن أرفع الجلسة، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الختامية. أولا، أود أن أشكر جميع الذين شاركوا في المناقشة على انتباههم وملاحظاتهم المدروسة. وقد كانت مناقشة حافلة بالمعلومات ومثيرة للاهتمام. وقد استمعنا إلى ٧١ بيانا، اشتملت على آراء متنوعة واقتراحات عديدة وبناءة وتستند إلى أسس سليمة.

وعلى الرغم من تنوع الملاحظات، فإن جميع البيانات تقريبا اشتملت على نقاط عديدة مشتركة. وأود أن ألخص بإيجاز بعض النقاط السائدة في العديد من الخطابات. ويبدو لي أننا توصلنا بالفعل إلى أسس مشتركة للتفاهم يمكن أن تخدمنا كنقطة بداية لمشاوراتنا غير الرسمية القادمة. فعلى سبيل المثال، استمعت إلى دعم قوي للمفاهيم التالية. ثمة تقدير للأمين العام لتقديمه مجموعة مقترحات إصلاح جديدة شاملة ولاستمراره في بذل الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر إنتاجية وكفاءة وفعالية

وثانيا، هناك الاعتراف بالحاجة إلى نهج جامع إزاء جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، أي تنشيط الجمعية العامة والمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية، بحيث تكون التغييرات التي تدرج في مختلف بنود جدول الأعمال مكملة كل منها للأخرى ومتجهة في نفس الاتجاه.

وثالثا، إن جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لا يزال موجودا بوضوح في لب أعمال الأمم المتحدة. ومن شأن الميزانية البرنامجية التالية أن تصور بشكل أفضل الأولويات المتفق عليها في جمعية الألفية وفي مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى أيضا.

ورابعا، جرى الترحيب بصفة عامة بخطة التنفيذ الرامية إلى تعزيز فعالية وجود المنظمة في البلدان النامية.

وأخيرا، ولا أعطي إلا أمثلة قليلة، جرى الإعراب أيضا عن الاتفاق العام بالنسبة للبدء في تدابير الإصلاح التي تدخل في اختصاص الأمين العام. وسرني بصفة خاصة أن أدرك، أولا، أنه لن يكون من الصعب بالضرورة التوصل إلى موقف تتفق عليه الدول الأعضاء بشأن مقترحات كثيرة تقدم بها الأمين العام وتحتاج إلى تفويض من الجمعية العامة؛ وثانيا، أن جميع الوفود التي أعربت عن نواحي قلقها وتحفظاتها حيال بعض الإجراءات المقترحة قامت بذلك بأسلوب بناء. وهذا يقودني إلى الاعتقاد بأن أمامنا عملية مشاورات ومفاوضات بناءة.

وكما وعدت في بداية هذا النقاش، أود الآن أن أبلغ الجمعية أنني عينت السيد عبد المجيد حسين، الممثل الدائم لإثيوبيا، لمساعدتي في قيادة عملية المشاورات غير الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعدنا الميسِّرون التالية أسماؤهم: السيد موفسس أبليان، الممثل الدائم لأرمينيا؛ والسيد لويس غاييغوس تشيريبوغا، الممثل الدائم لإكوادور؛ والسيد محمد سلامت هدايت، القائم بأعمال إندونيسيا؛ والسيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان؛ والسيد افتخار أحمد شدوري، الممثل الدائم لبنغلاديش؛ والسيد ستافورد أ. نيل، الممثل الدائم لجامايكا؛ والسيد دنيس دانغي ريواكا، الممثل الدائم لغابون، والسيد محمد بنونه، الممثل الدائم للمملكة المغربية؛ والسيد دون ماكاي، الممثل الدائم لنيوزيلندا؛ والسيد ديرك يان فان دين بيرغ، الممثل الدائم لهولندا.

وتكرموا جميعا بالموافقة على تيسير الاتصال بين الرئاسة والأعضاء أثناء عملية المشاورات والمفاوضات غير الرسمية حول القرارات من خلال ما أسميه توعية غير رسمية إطلاقا؛ وسيعملون، فيما يتجاوز أية هياكل رسمية، على إيجاد نوع من الشفافية الواسعة النطاق. ويمكن لكل وفد، بطبيعة الحال، أن يتصل في أي وقت بأي من الميسِّرين الذين ذكرت أسماءهم الآن، بغض النظر عن المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية، وأن يتشاطر معه نواحي قلقه وأفكاره واقتراحاته. وقد طلبت إلى الميسِّرين صراحة إجراء أكبر قدر ممكن من المشاورات الطوعية مع الدول الأعضاء. وأود أن أؤكد أنهم لن يقفوا بين الأعضاء وبيني – بل على العكس تماما. وسيساعدونني، ونواب الرئيس، على التعرف على أفكار أكبر عدد ممكن منكم. وسيمكنوننا من معرفة قدر من اقتراحاتكم أكبر مما كان يمكننا معرفته لو اعتمدنا على قدرتنا البشرية مدة ٢٤ ساعة يوميا.

وأود أن أعلن أن المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية تبدأ بعد ظهر الاثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما ننظر في قضايا الإعلام والتنمية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وسيكون ذلك هو البند الأول، وأشير هنا إلى القضايا المدرجة تحت الفصل الثاني (أ) و (ج)، والمدرجة تحت الفصل الثالث كله، والمدرجة تحت الفصل الرابع (أ) و (ب). وسنتناول بصفة أساسية يوم الاثنين الإجراءات المقترحة ١ و ٦-١٨. ومن المقرر أن تجرى يومي الأربعاء والجمعة المشاورات غير الرسمية التالية لذلك. وسأعلن يوم الاثنين المواضيع التي ستناقش يومي الأربعاء والجمعة، ولكن تأكدوا أننا سنغطي جميع المواضيع التي أثيرت أثناء المناقشة العامة وفي الأسئلة التي قدمها الأعضاء.

وقد استمعت بعناية شديدة إلى بيانات الأعضاء. وأعتزم بناء على هذه البيانات – وبطبيعة الحال، بناء على المدخلات التي يدلى بها أثناء المشاورات غير الرسمية القادمة أيضا – أن أقدم بعد منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بقليل المشروع الأول للقرار، الذي سيصور آراء الأعضاء. وأود أن أؤكد من جديد أن العملية ستتسم بالانفتاح والشفافية وأن المشاورات غير الرسمية ستستمر طالما اقتضت الضرورة ذلك. وأود كذلك أن أؤكد للأعضاء أن بابي سيظل مفتوحا للجميع خلال العملية كلها. وأتطلع بصدق إلى تعاونكم الوثيق، الذي أؤمن بأنه سيسفر عن قرار موفق.

وأود أن أكرر اقتناعي، الذي أعربت عنه في بداية هذا النقاش، بأنه ينبغي لنا أن نكون قادرين على الموافقة على هذا القرار قبل حلول عيد الميلاد، لكي نتمكن في العام القادم من التركيز على بعض الأعمال التفصيلية التي سيكون على الخبراء أن ينفذوها في لجانهم.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أعلن عن إضافة إلى برنامج عمل الجلسة العامة للجمعية العامة صباح يوم الاثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ستنظر الجمعية في البند الفرعي (أ) من البند ٤١ من جدول الأعمال ”الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات“، باعتباره البند الثالث، لكي تبت في مشروع قرار متضمن في الوثيقة A/57/468/Add.1، أوصت به اللجنة المخصصة الجامعة للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.